

قراءات في القضية الفلسطينية اليوم

أحمد سامح الخالدي رشيد الخالدي
ليلى شهيد جميل مطر
كميل منصور*

حرر الندوة: محمود سويد

سلكت مؤسسة الدراسات الفلسطينية منذ أعوام قليلة تقليداً يقضي بتخصيص إحدى جلسات مجلس الأمناء لنقاش سياسي يرصد تطورات القضية الفلسطينية ويحللها في مختلف أبعادها. وفي الاجتماع الثالث والأربعين لمجلس الأمناء الذي عُقد في بيروت بحضور بعض أعضاء هذا المجلس، وبحضور آخرين من لجنة الأبحاث ومديري المكاتب ورؤساء تحرير الدوريات التي تصدرها المؤسسة في بيروت وواشنطن ورام الله، استمع المجلس، في 20/6/2010، إلى خمسة من أعضائه وأعضاء لجنة الأبحاث، الذين تحدثوا عن التطورات الأخيرة كما يتابعونها من مراكز إقاماتهم. وأعطى كل متحدث عشر دقائق لتقديم مداخلة، ثم الإجابة عن أسئلة الأمناء والحضور. وتولى محرر الندوة دمج الأجوبة بالنص الرئيسي. وفيما يلي المشهد الذي رآه أولئك السادة، كل من موقعه.

رشيد الخالدي: تحولات جذرية في الساحة الأميركية

(1971)، وتديرها وتوزعها منذ سنة 1989 مطبوعة جامعة كاليفورنيا.

هذا التحول المهم على الصعيد الأكاديمي، وفي معظم الجامعات في الولايات المتحدة، أخرج الممولين الصهيونيين من مجال الدراسات الشرق الأوسطية (Middle East Studies)، إلى تمويل كراس (Chairs) للدراسات الإسرائيلية في الجامعات. والحقيقة أن جمهورهم محصور جداً، وعدد الطلاب عندهم قليل جداً، وتأثيرهم في النقاش في الجامعات ضئيل.

هذا في المجال البحثي العلمي الأكاديمي. أمّا في الإطار الجامعي، فهناك تحول في الوسط الطلابي أيضاً؛ ففي الولايات المتحدة ملايين الطلاب الجامعيين، ومن خلال تجربتي وتجربة بعض زملائي وأصدقائي، أقول إن الجو الطلابي تغير كثيراً في الولايات المتحدة خلال الأعوام العشرة الأخيرة. فعندما كنتُ أتحدث عن القضية الفلسطينية قبل 20 أو 25 عاماً، كنت ألقى ردة فعل معادية أحياناً من الجمهور الطلابي، أمّا الآن، فقد بات

التجاوب إيجابياً، كما أنني أمام جمهور من 300 أو 400 طالب مثلاً، لا أتلقى سؤالاً واحداً معادياً. وفي مقالة نُشرت في *Jewish Telegraphic Agency* منذ ثمانية أعوام، وعنوانها: "Take

Back the Campus"، كان التركيز على

ضرورة استرجاع حرم الجامعة في الجامعات الأميركية من الناشطين الفلسطينيين الذين، بحسب رأي الوكالة، احتلوا الساحة السياسية الجامعية.

وفعلاً شكلت مجموعة من أهم المنظمات اليهودية الصهيونية تحالفاً مالياً لإسرائيل في الجامعات الأميركية باسم: *Israel on Campus*

سأتكلم على بعض التحولات الجذرية في الساحة الأميركية المتعلقة بالقضية الفلسطينية،

وسأتناول تحولين أعتبرهما فائقي الأهمية، لكن يجب، بادئ ذي بدء، تأكيد أن هذين التحولين، على أهميتهما، لا يؤثران في السياسة الأميركية حالياً، ولا في المدى القريب. التحول الأول يتعلق بالرأي العام الأميركي، و التحول الثاني يتعلق بنظرة مسؤولين عسكريين وسياسيين أميركيين إلى مكانة إسرائيل الاستراتيجية في سياق مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

1 - الرأي العام الأميركي

تتخصر مجالات التحولات الإيجابية في الرأي العام الأميركي فيما يمكن تسميته مجال البحث العلمي، ومجال الكتب العلمية الصادرة عن القضية وعن إسرائيل. فمنظمة *Middle East Studies Association* مثلاً، التي يتجمّع فيها إجمالاً أساتذة التاريخ والعلوم السياسية واللغة والأدب، الذين يعملون في الدراسات الشرق الأوسطية، كانت منذ تأسيسها في الستينيات إيجابية تجاه إسرائيل، إلا إنها أصبحت تُعتبر منظمة معادية لها. وكانت *Israel Studies Association* تنظم نشاطاتها في إطار منظمة *Middle East Studies Association*، لكنها انسحبت أخيراً وصارت تعمل بصورة

مستقلة.

وقد ساهمت مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن في هذا التطور من خلال إنتاجها باللغة

الإنكليزية الذي يصدر بعضه بالاشتراك مع جامعات كبيرة مثل جامعة كولومبيا، ومجلة

Journal of Palestine Studies التي تصدر بصورة متواصلة منذ أربعين عاماً (تأسست في سنة

Coalition من أجل استرجاع الموقع الذي خسروه في الساحة الطلابية. ولم ينجح هذا التحالف في معارك خاضها في كثير من الجامعات خلال الأعوام الثمانية الأخيرة مثل جامعة كولومبيا، وجامعة Berkeley، وغيرهما.

أما الإنجاز الإضافي في المجال الطلابي، فهو ما يحدث الآن في أوساط الطلاب اليهود، وهذه فئة مهمة جداً. لقد كان التأييد لإسرائيل في الوسط الجامعي يأتي من مصدرين: الطلاب اليهود في الجامعات الراقية؛ الطلاب المحافظين المسيحيين الإنجلييين، وهؤلاء غير موجودين بشكل كثيف في جامعات النخبة. لقد نُشرت في *New York Review of Books* في ربيع سنة 2010، دراسة بقلم بيتر باينرت (Peter Beinert) مبنية على استفتاءات أَعدها فرد لونتز (Fred Luntz)، وهو صهيوني ملتزم، والأهم في الحزب الجمهوري فيما يتعلق بالاستفتاءات، وقد أجرى الاستفتاء في عدة جامعات رئيسية في الولايات المتحدة، وتبين أن كثيراً من الطلاب اليهود لا يبدون اهتماماً بإسرائيل، بل إن عدداً كبيراً منهم غير صهيوني.

2 - نظرة مسؤولين عسكريين وسياسيين

أميركيين إلى مكانة إسرائيل

إن تحديد المكانة الاستراتيجية لإسرائيل في سياق المصالح الأميركية، هو المجال الأهم. فالكل طبعاً اطلع على تصريحات الجنرال باتريوس قائد المنطقة الوسطى، والأميرال مولن (Mullen) رئيس الأركان، وتصريحات وزير الدفاع غيتس، ونائب الرئيس بايدن، والرئيس أوباما نفسه عن أهمية إنهاء الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي بالنسبة إلى المصالح الأميركية (العراق؛ أفغانستان). وهذه التصريحات تتسم بخطورة بالغة، ومضمونها أن سياسات إسرائيل تضر بمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهذا ليس جديداً على المسؤولين العسكريين والسياسيين الأميركيين. ففي الأربعينيات والخمسينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي كان هذا الرأي سائداً عندهم، وفي إمكانكم العودة إلى كتاب كميل منصور الذي أصدرته المؤسسة*، ففيه شرح واف لأراء العسكريين والسياسيين الأميركيين في الأربعينيات والخمسينيات. إسرائيل التي كانت تُعتبر رصيذاً استراتيجياً ابتداءً من الستينيات أصبحت تُعتبر مؤخراً عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة. إن إعادة التقويم هذه تتم ليس على مستوى المخابرات والجيش ووزارة الخارجية وغيرها من الأجهزة الحكومية فحسب، بل عند المفكرين الاستراتيجيين أيضاً. فهناك مقالة لانتوني كوردسمان (Anthony Cordesman) عنوانها: "هل أصبحت إسرائيل عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة؟" وهذا الرأي هو نفسه رأي زبغنيو بريجنسكي مستشار الرئيس كارتر للأمن

القومي، وهو كثيراً ما تحدث عن هذا الموضوع، وكذلك رأي برينت سكوكروفت (Brent Scowcroft) مستشار الرئيس بوش الأب، ورأي اثنين من أهم العلماء البارزين في الولايات المتحدة في مجال العلاقات الدولية وهما: جون ميرشايمر (John Mearsheimer) وستيف والت (Steve Walt). فإسرائيل التي كانت تُعتبر في إبان الحرب الباردة رصيذاً استراتيجياً، أصبح لها دور سلبي في الحرب ضد الإرهاب، بل إنها ما عادت حليفاً استراتيجياً في محاربة الإرهاب، كما أن كثيراً من المؤسسات الأميركية (مثل جهاز الاستخبارات؛ وزارة الخارجية) باتت يعتقد أن إسرائيل تولد الإرهاب، وتوجد حالات تؤدي إلى الإرهاب الموجه ضد المصالح الأميركية. وانتهاء دور إسرائيل كرفيد للولايات المتحدة في محاربة الاتحاد السوفياتي أدى في نظر المؤسسة العسكرية الأميركية (باتريوس؛ مولن؛ غيرهما) وفي نظر استراتيجيين أميركيين آخرين، إلى تراجع دورها، وصار للعدوانية الإسرائيلية، ولتصرفات إسرائيل اللاإنسانية، تأثير في أوساط العسكريين بسبب صدى هذه التصرفات السلبية في الشارع العربي والرأي العام في العالم الإسلامي، وخصوصاً أن الوجود العسكري الأميركي الكثيف في المنطقة أحدث تأثيراً، فقد قرأت عن ضابط أميركي كان قائد فرقة في بغداد، وأنه زار ثكنة الحرس الجمهوري ورأى أن ضابطاً عراقياً رسموا قبة الصخرة على الجدران، فقال في مقابلة صحافية أنه لأول مرة، يدرك أهمية القضية الفلسطينية للإنسان العربي العادي. ذلك كله أدى، إلى حد بعيد، إلى الرأي السائد الآن في الأوساط الرسمية في واشنطن، وفحواه أن إسرائيل عبء استراتيجي على الولايات المتحدة.

هذه التحولات في الوسط الجامعي وفي آراء الاستراتيجيين الأميركيين لن تؤدي إلى تغييرات في مسار السياسة الأميركية ما دام الكونغرس يُعتبر "أرضاً محتلة" من اللوبي الصهيوني. والرصد الذي تقوم به "مؤسسة الدراسات الفلسطينية" في واشنطن للمناقشات والقرارات التي تصدر عن الكونغرس في شأن الشرق الأوسط،* يُظهر كيف "تملي" منظمة أيباك (AIPAC) موافقها على الكونغرس، فمنذ نحو شهرين تم تداول أوراق مشروع قرار قدمه بعض أعضاء الكونغرس رسمياً إلى مجلس النواب وعنوانه: Document Senate/House. لقد نسي أعضاء الكونغرس هؤلاء أن يشطبوا اسم أيباك عن رأس الصفحة التي كُتبت عليها وثيقة مشروع القرار. لكن ما دامت أيباك وغيرها من المنظمات الصهيونية قادرة على تقديم المال والأصوات في الانتخابات، وما دام الإعلام واقعاً تحت تأثير هذه المنظمات الصهيونية، فإن التحولات التي تحدثت عنها لن

يكون لها أي تأثير اليوم أو غداً. لقد خسروا المجال الطالب، وهذا ثمرة نشاط طلاب فلسطينيين وعرب ويهود تعود بداياته إلى اجتياح لبنان (في سنة 1982) وإلى الانتفاضة الأولى، وقد ازداد هذا النشاط بعد الحرب على لبنان في سنة 2006، وبعد الهجوم على غزة في سنة 2008/2009. فالطلاب اليهود الآن ليبراليون في معظمهم، وكثيرون منهم لا يؤيدون سياسات إسرائيل. والهستيريا التي تظهر في قيادات اللوبي الصهيوني بشأن أدائهم في الجامعات، وإزاء كتب معادية مثل كتب والت (Walt) وميرشايمر (Mearsheimer)، ناتجة من إدراكهم حجم خسارتهم. فخريجو الجامعات هم سياسيو المستقبل، لكن هذا أمر، والسياسة اليومية أمر آخر.

وثمة وهم شائع هو أن العرب يملكون المال الذي يستطيعون بواسطته تأسيس لوبي عربي قوي

ينافس اللوبي الصهيوني بشأن الانتخابات والإعلام، وهذا غير صحيح إطلاقاً. فمفند الخمسينيات تحرص "أبياك" على ألا تظهر بمظهر عميل لبلد أجنبي، بل إنها عملت بشكل جدي جداً كي تتحول إلى لوبي أميركي يتمويل أميركي، وهي تدافع عن المصالح الأميركية وعن إسرائيل كحليف استراتيجي لهذه المصالح. إن تأسيس لوبي عربي في الولايات المتحدة بشخصيات عربية وتمويل عربي سيعتبر، عميلاً أجنبياً وسيفشل حتماً. فاللوبي العربي يجب أن يتشكل من عرب - أميركيين ومن تيارات عربية - أميركية وبأموال أميركية، وهذا يحتاج إلى وقت، ولعله ممكن في المستقبل، إذ ثمة جبل عربي ولد في أميركا وتعلم فيها ويعمل فيها، وهو واثق بنفسه، ويعرف القوانين الأميركية والدستور الأميركي. هذه تيارات ناشئة ويمكن دعمها، لكن عليها وحدها القيام بالعمل اللازم في الداخل الأميركي. ■

ليلي شهيد: أوروبا مشروع في طور التكوين

أوروبية، فهم مقتنعون بذلك، لكن ما يقف في الطريق هو تاريخ العلاقات الإسرائيلية واليهودية - الأوروبية، كما أن الإعلام في أوروبا انحاز، في الأونة الأخيرة، بأغلبه الساحقة، إلى الموقف الفلسطيني، وخصوصاً بعد حملة "أسطول الحرية". فحركة التضامن مع الشعب الفلسطيني شملت أكثرية الرأي العام الأوروبي، وقد بدأ ذلك خلال العدوان الإسرائيلي على غزة (في سنة 2008/2009) الذي قلب الرأي العام الأوروبي ضد إسرائيل، ثم حملة الفلوتيللا (Flotilla) التي احتلت عناوين الصحف والراديو وشبكات التلفزة أسبوعاً كاملاً.

أما على المستوى الأكاديمي والثقافي فإن الوضع الأوروبي لا يختلف عن الأميركي باستثناء أن البيئة الثقافية في أوروبا أكثر فاعلية. ففي الشهر الماضي أنشئ في البرلمان الأوروبي J Call على غرار J Street، وقد أحدث ذلك استياء شديداً لدى المؤسسات اليهودية - الفرنسية اليمينية.

تطورت العلاقات الفلسطينية - الأوروبية كثيراً، ومن الخطأ اعتبار اتفاقيات الشراكة مجرد اتفاقيات تكنوقراطية، فهي ظاهرياً اتفاقيات تنمية ومشاريع وبناء مؤسسات وبنى تحتية، لكنها - في الجوهر - اتفاقيات سياسية. وبما أن دول الاتحاد الأوروبي لا تستطيع الاتفاق على سياسات وأيديولوجيات، فإنها تتفق على أدوار لها في بناء الدولة الفلسطينية العتيدة. وعلى عكس أي مساعدات أخرى، فإن المساعدات الأوروبية منذ اليوم الأول، وخصوصاً مع حكومة سلام فياض، تتجه نحو بناء الدولة الفلسطينية. وفي آخر خطاب أوروبي، خاطب الاتحاد الأوروبي الإسرائيليين: إذا لم تتوقفوا عن تدمير البنية التحتية للدولة، فإننا لا نريد أن نكون مجرد جمعية مساعدات إنسانية، لأن

صحيح أن أوروبا تتأثر بالتحويلات الأميركية، لكن المواقف الأوروبية إيجابية عملياً منذ ثلاثين عاماً. فمفند إعلان البنديفة وبداية العلاقة الأوروبية - الفلسطينية وأوروبا تقول بحق تقرير المصير، أي عملياً، إقامة دولة فلسطينية، لكن الموقف الأوروبي تراجع على المستوى المبدئي، فأوروبا غير موجودة اليوم، بل إنها مشروع في طور التكوين. لقد بدأت أوروبا بخمس دول ثم 10 ثم 15 ثم 27 دولة، وهما الأساس أن تجمع دولها، وهي دخلت مرحلة تاريخية عند جمع أوروبا الشرقية بأوروبا الغربية. والأوروبيون في هذه المرحلة لا يلجأون إلى التصويت على قرارات سياسية، لأن ذلك يعيد تقسيم أوروبا إلى أوروبا القديمة كما سماها الرئيس جاك شيراك. وأوروبا الجديدة أي أوروبا الشرقية الأقرب سياسياً إلى الولايات المتحدة منها إلى أوروبا القديمة. ولذلك، فإن الإشكالية الأساسية في السياسة الخارجية هي أن يحدث إجماع، والإجماع يتطلب خفصاً لا رفعاً له. لقد أمضيت أربعة أعوام حتى فهمت كيف تتصرف المؤسسات الأوروبية في سياق التعقيد الناجم عن وجود ثلاث مؤسسات هي: البرلمان الأوروبي، وهو المؤسسة الوحيدة الديمقراطية التي تعبر عن الرأي العام الأوروبي؛ المفوضية الأوروبية، وهي الذراع التي تملك المال وعلاقات الشراكة؛ المجلس الأوروبي، أي وزراء الخارجية وفوقهم الرؤساء. من المهم جداً أن نفهم كيف تطورت هذه المؤسسات الثلاث في ضوء معاهدة لشبونة (2010/1/1)، فالبرلمان مثلاً، في ظل معاهدة لشبونة الجديدة، أقوى كثيراً مما كان قبلاً.

وعلى عكس الولايات المتحدة، من غير الضروري إقناع الأوروبيين بأن الشرق الأوسط ضرورة استراتيجية واقتصادية واجتماعية وأمنية

الاستثمار بالنسبة إلينا سياسي وأهدافه سياسية. وفي هذا المجال سأركز على مسألتين: الأولى، الدور المتصاعد لفلسطيني 1948 في أوروبا، لأن وجودهم السياسي، ومقاومتهم الشعبية، يجدان صدى كبيراً، ولديهم الآن تمثيل مباشر وشرعي في الاتحاد الأوروبي كمنظمات عربية فلسطينية، كما أن لديهم لوبياً رسمياً معترفاً به في الاتحاد. أما المسألة الثانية فهي المجتمع المدني الفلسطيني في الضفة الذي حل بقوته وفاعليته محل الأحزاب والمنظمات والنظام السياسي عامة، لأن فكرة بناء مؤسسات الدولة غيرت الرأي العام الفلسطيني الذي وجد لنفسه دوراً غير اللطم والبكاء. فعلى الرغم من الاحتلال وفشل المفاوضات وتوسع الاستيطان وتهويد القدس والإهمال العربي، فإن الفلسطيني اليوم يجد رافعة معنوية في التركيز على البناء، وحافزاً على الثقة بالنفس. وما ينقصه هو إيجاد استراتيجيا/ خطة/ رؤية تترجم مقاومته إلى ميزان قوى سياسي فلسطيني - عربي - دولي وبرنامج عمل.

والاستقرار من خلال بناء دولة فلسطينية هو استقرار للشرق الأوسط، والشرق الأوسط مجال استراتيجي وأمني واقتصادي مهم لأوروبا، غير أن توحيد المواقف الأوروبية أمر في غاية الصعوبة، فالرأي العام في أوروبا، وعلى عكس أميركا، مشبع بالسياسة، والمواطن الأوروبي لاعب سياسي، والمجتمع المدني يؤثر في الحكومات. وهذا ما ظهر في موضوع "أسطول الحرية" لفك الحصار عن غزة. وللأسف، عندما بدأ الرأي العام في أوروبا يضغط على الحكومات، بدأ الموقف العربي الرسمي يتراجع. فضلاً عن ذلك، هناك نوع من

عدم الاهتمام العربي بالموقف الأوروبي لمصلحة الدور الأميركي، علماً بأن الدور الأوروبي لا يريد ولا يطمح إلى أن يكون منافساً أو متناقضاً مع الدور الأميركي، وإنما يعتبر نفسه مكملاً، وهذا الأمر جرى منذ تولي أوباما الحكم. فقبل ذلك لم يكن أحد في أميركا يطلب من أوروبا أن تؤدي دوراً، وأنا أعتقد أن أميركا تحتاج إلى أوروبا، وأوروبا تحتاج إلى دور في مسألة الشرق الأوسط. فالمجتمع الأوروبي يعتبر السياسة الإسرائيلية عبئاً استراتيجياً على أوروبا، كما أن طرح موضوع صراع الحضارات، في عهد الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش، أقلق الأوروبيين، فهناك 22 مليون أوروبي من أصل عربي (أكثرهم من شمال إفريقيا) يتأثرون بالقضية الفلسطينية ويتطور الصراع مع إسرائيل. والأوروبيون ضد التسليح النووي الإيراني، ليس حباً بإسرائيل، وإنما لأنهم مقتنعون فعلاً بأن إيران النووية تشكل خطراً على المصالح الأوروبية، وهم ضد جرهم إلى حرب، ويريدون الاستقرار في مجتمع مدني علماني. ثمة أمر مهم آخر، فالعرب يركزون عادة على فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، في حين أن خبرتي في آخر خمسة أعوام هي أن البلد الأصغر والأكثر بعداً عن فلسطين هو الذي أدى الدور الأهم، وأعني السويد؛ فهذا البلد الذي لم يكن بلداً مستعمراً، ولا علاقة تاريخية له بالشرق الأوسط، هو الذي استطاع جر 26 دولة أوروبية، وتحقيق الإجماع في أفضل بيان صدر منذ بيان البندقية أي بيان المجلس الأوروبي في 8 كانون الأول/ديسمبر 2009. وقد تبنت اللجنة الرباعية الدولية هذا البيان في آذار/مارس الماضي في موسكو. ■

أحمد سامح الخالدي: بريطانيا تتغير... لكن على المدى البعيد

كانت الانتخابات الأخيرة في بريطانيا تحولاً في التاريخ السياسي البريطاني المعاصر، فهذه أول حكومة ائتلافية بريطانية منذ الحرب العالمية الثانية، وبالتالي فإن التجربة جديدة وغير مألوفة، إذ إن هناك دمجاً بين نقيضين: الحزب المحافظ (Conservatives) الذي يمثل تراثاً سياسياً قديماً، والحزب الليبرالي الديمقراطي (Lib Dems)، وهو عبارة عن دمج ما بين حزب الويغز (Whigs) الليبرالي (Liberals) القديم، وبين حركة "تصحيحية" يمينية انشقت عن حزب العمل (Labour Party) في السبعينيات، لكنها تعتبر نفسها أقرب إلى اليسار مقارنة بحزب المحافظين، أي أن ثمة تناقضاً مبدئياً بين شقي الائتلاف الجديد، وقد ينعكس ذلك على سياسة الائتلاف على الصعيد الخارجي. أما على الصعيد الداخلي، فيجب النظر بطريقة جديدة إلى هذا الجيل الجديد من السياسيين في قيد التجربة: رئيس الوزراء ورئيس حزب المحافظين ديفيد كاميرون، 44 عاماً تقريباً، وقد

نجح في إحياء الحزب بعد غياب عن الحكم دام 13 عاماً، وفي ظل سيطرة شبح رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر. إن كاميرون نشيط ووسطي الميول لكنه أثبت أنه ينزلق نحو اليمين لأسباب تتعلق بوضعه الداخلي وبالتيار المعادي لأوروبا والقوي في الحزب المحافظ، ولذا، تحالف مع بعض الأحزاب الأوروبية اليمينية المتطرفة في حركة أفلقت كثيراً من الدوائر السياسية البريطانية. أما نك كليغ فهو أيضاً بعمر كاميرون، وتجربته السياسية لا تزال جديدة، وقد برز في أثناء المناظرات المتلفزة خلال الحملة الانتخابية الأخيرة، وسطع نجمه بسرعة، وإن لم يحقق الحزب الليبرالي الديمقراطي النتائج التي كان متوقفاً أن يحققها في الانتخابات. وعلى الصعيد السياسي العام، فإن التركيز الأساسي للحكومة الجديدة هو على الوضع الاقتصادي الداخلي في بريطانيا، فنسبة المديونية إلى الناتج القومي العام هي أعلى حتى من اليونان. طبعاً الاقتصاد الإنكليزي أمتن كثيراً، والقاعدة

مستوى الإعلام أيضاً. صحيفة *Guardian* مثلاً، التي كانت رأس حربة الصهيونية لعقود طويلة، أصبحت اليوم الصحيفة ربما الأكثر دعماً للقضية الفلسطينية في أوروبا. بل إن ثمة تغييراً في نبرة الحكومة البريطانية بصورة عامة، فهيج مثلاً، تكلم بعد قضية السفينة التركية "مافي مرمره" على ضرورة إنهاء الحصار على غزة، كما أن كامبيرون نفسه وصف التصرف الإسرائيلي بأنه "غير مقبول". من جهة أخرى، ثمة تركيز على الجانب الاقتصادي للوضع الفلسطيني، فبراون كان يريد تطوير شيء يسمى *Economic Road Map*، ومن المرجح أن هذه الحكومة ستستمر على هذا النهج، وهي معنية جداً بعملية "بناء المؤسسات" في فلسطين، وهي تدعم قوات الأمن الفلسطينية. وهناك ضباط من المشاة البريطانيين يعملون مع "قوات دايتون" في فلسطين. أنا لا أتوقع تغييراً جذرياً في نهج السياسة البريطانية حيال القضية الفلسطينية، لكن ثمة شعور بضرورة الابتعاد عن تركة بلير، وعن الرأي السائد بأن بريطانيا تابعة كلياً للولايات المتحدة فيما يتعلق بالشرق الأوسط. صحيح أن بريطانيا سحبت قواتها من العراق، لكن القوات البريطانية لا تزال في أفغانستان، وبالتالي، لا يزال هناك وجود مباشر للبريطانيين في المنطقة. وهذه الحكومة تعرف أن ثمة علاقة بين ما يجري في أفغانستان وما يجري في فلسطين. ومن جهة أخرى، بات الوضع الداخلي يتأثر بوجود جوال إسلامية في بريطانيا، فالعامل الإسلامي أصبح عاملاً داخلياً لا في بريطانيا وحدها، بل في معظم الدول الأوروبية أيضاً، وهذا ينعكس على عدة صعد: الصعيد الانتخابي، فثمة دوائر فيها أكثرية إسلامية، أو الصوت الإسلامي حاسم فيها؛ العمل الإرهابي لم يعد مقتصرًا على عمليات معدة في الخارج، بل أصبحت قاعدته في بريطانيا بالذات، وهو يركز على شباب بريطانيين مسلمين. لقد غذى الدور البريطاني في العراق الحركات الأصولية البريطانية الناشئة، والعمليات (الإرهابية) ما عادت مستوردة، بل إن من يقوم بها هم إنكليز مسلمون نشأوا وتربوا في بريطانيا، ولذلك، ساد الشعور بأن السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تنعكس على الوضع الداخلي. وهنا، يمكن استخلاص أن مثل هذه التغيرات في أوروبا هي بالفعل استراتيجية على المدى البعيد. ■

جميل مطر: عودة مصر إلى الاستراتيجية التقليدية

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد هو أن مصر عادت إلى الاستراتيجية العسكرية التقليدية التي عمرها مئات السنين، وهي التي تعلي من شأن أهمية حدودنا الشرقية على حساب اهتمامات أمنية وعاطفية (عقائدية) وحياتية أخرى. فالخطر الذي يهدد هذه الحدود، يعني تهديد شبه جزيرة سيناء: سيناء.. هذا الفراغ الهائل الذي رسم وصاغ تاريخ

الصناعية والخدماتية أكثر تطوراً من اليونان، لكن هذا دليل على حجم التحدي الاقتصادي الذي تواجهه الحكومة الجديدة. وعلى صعيد آخر، ثمة مسألة تهم الليبراليين الديمقراطيون بصورة خاصة، وهي الإصلاح الانتخابي الذي كثيراً ما كان من أهم مطالب الحزب في الساحة السياسية. فالنظام الانتخابي البريطاني يعاني خللاً مريباً، فأنت عندما تتال مثلاً 29% من الأصوات تحصل على 300 مقعد، أما إذا نلت 25% من الأصوات فتحصل على 50 مقعداً. كما أن توزيع الدوائر الانتخابية غير منطقي، لأنه يعمل لمصلحة الحزبين الكبارين، حزب العمل وحزب المحافظين، على حساب الحزب الليبرالي الديمقراطي. أما بالنسبة إلى الصراع العربي - الإسرائيلي، فيبدو أن ثمة تبايناً ما بين كامبيرون وكليغ، فكامبيرون مؤيد صريح لإسرائيل، ويعلم، ولو بشيء من الخجل، صهيونيته، وهو لا يختلف في ذلك عن رئيس الوزراء العمالي السابق غوردن براون الذي كان يجهر بصهيونيته أيضاً. وفي أثناء الحملة الانتخابية، قال كامبيرون في مقابلة مع أهم صحيفة يهودية بريطانية (*Jewish Chronicle*) أنه يشعر بنوع من "الارتباط العاطفي" بإسرائيل. في مقابل ذلك، فإن وليام هيغ وزير الخارجية المحافظ، هو شخصية مختلفة، وقد سبق أن اتخذ مواقف ناقدة لإسرائيل، كما أنه صلب وذكي، وسبق أن شغل منصب رئيس حزب المحافظين عندما كان في المعارضة، ومن المتوقع أن يكون له شأن مهم في صوغ السياسة الخارجية البريطانية. أما بالنسبة إلى الحزب الليبرالي الديمقراطي فيجب الأخذ في الاعتبار أنه اتخذ موقفاً قوياً معادياً لحرب العراق، وكان أحد أهم القوى السياسية على الساحة البريطانية التي عارضت سياسة توني بلير. وكليغ نفسه الذي يتقن خمس لغات لديه اطلاع واسع على الشؤون الخارجية، وهو شخصية غير عادية في بريطانيا من هذه الناحية. وعندما سألت صحيفة *Jewish Chronicle* كليغ عن رأيه في مسألة إسرائيل كدولة يهودية، قال إن ذلك يمس حقوق الأقليات، وهو سبق أن انتقد بشدة تصرف إسرائيل خلال حرب غزة في أواخر سنة 2008/2009. والخلاصة أن في بريطانيا، كما في أميركا وأوروبا، تحولاً ملحوظاً لدى الرأي العام، لا على صعيد الطلاب والقوى الشعبية فحسب، بل على

مصر عبر العصور. وما زالت هذه النظرة موجودة على الرغم من نواحي التقدم في منظومات السلاح والتكنولوجيا. الهدوء في سيناء أمر حيوي ولا يجوز أن يحدث فيها أو خارجها ما يهدده. لا أبالغ إذا قلت إن إسرائيل استطاعت أن تسرب إلى قيادات في النخبة الحاكمة المصرية الاقتناع بأنها، أي إسرائيل، هي التي تضمن لمصر هدوء سيناء، بينما "حماس" أو أي حكومة أخرى في غزة لا تضمنه. مصر الآن تخشى من "حماس" لأنها ربما تهدد استقرار سيناء، بينما مصر بسبب قيود فرضتها اتفاقية الصلح لا تملك قوة عسكرية كافية لردع "حماس" أو غيرها. حزب الله أيضاً ربما يهدد استقرار سيناء. أما إسرائيل فهي بحسب هذا الاقتناع لا تهدد استقرار سيناء. الرادع الوحيد لإسرائيل هو الضمانات الأميركية.

هذا بالنسبة إلى المكان. أما **المكانة**، فأعني بها مكانة القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية المصرية. وأنا أتكلم على مصر الرسمية لا على مصر الشعبية أو الحزبية. لقد تراجعت مكانة القضية الفلسطينية، والأسباب عديدة، سياسية واقتصادية وعسكرية إلخ. أولاً، معاهدة الصلح المصرية - الإسرائيلية قيدت حرية الدبلوماسية المصرية، بل أكاد أقول إنها وضعت لها ميثاقاً ينظم حركتها ومنظومة مبادئ قيم وقواعد عمل وقاموس لغة لا أظن أن دبلوماسية أخرى التزمت مثيلاً لها. ويجب أن يكون حاضراً في الذهن أن معاهدة الصلح شرط أميركي قائم وغير مسموح لأي طرف من طرفيه أو أطراف أخرى بالمساس به. وقيل، وأنا غير متأكد من ذلك، إنه في جلسة الخلاف الذي جرى بين نتنياهو وأوباما، هدد أوباما نتنياهو بأنه لن يسمح له أو لسياساته المتصلبة والمتشددة بأن يهزأ أمن مصر واستقرارها السياسي الداخلي، لأن نتنياهو لو مضى في التصعيد فسينتشر رأي عام في مصر مؤيد للفلسطينيين ويهدد في النهاية استقرار معاهدة الصلح التي هي في نظر الولايات المتحدة "لا تقل أهمية عن النفط وأهم من أشياء أخرى كثيرة".

نحن في القاهرة نسمع من أميركيين أن معاهدة الصلح صارت ركناً من أركان السياسة الخارجية الأميركية، ومن الضروري لأمركا المحافظة عليها، وأن الرضا عن نظام الرئيس حسني مبارك يعود إلى أنه يضمن الاتفاقية 100%. وأنا شخصياً، أظن أن التزام هذا الضمان سيكون العامل الحاسم في دعم الولايات المتحدة لخليفته. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن مصر حصلت، نتيجة كامب ديفيد ثم معاهدة الصلح، على **معاونات** لم تحصل

عليها أي دولة في العالم إلا إسرائيل طبعاً، والاقتصاديون المصريون يقولون إنه لا يمكن الاستغناء عنها، فالاعتماد عليها بشكلها الراهن أو بشكل آخر أصبح أساساً من أسس السياسة الاقتصادية المصرية، أو أسس تمويل مصر. ثم إن في الاتفاقية أموراً عسكرية كثيرة ربما نحن لا نعلم عنها شيئاً كثيراً. ومن ناحية أخرى ليس خافياً الدور العربي في دعم احتضان مصر للمعاهدة، فمصر منذ 30 أو 40 عاماً، بل حتى قبل كامب ديفيد، تعرضت لضغط عربي يدعوها إلى عدم التصعيد مع إسرائيل.

لن نغفل حديث الأوضاع الداخلية في مصر، وهي شبيهة بحال الأوضاع الداخلية في الدول العربية الأخرى. فمصر مثل غيرها من الدول العربية، مهددة بالتفكك، وهي الدولة الأسبق في استحراق مفهوم الدولة والمعروفة بوحدة مجتمعها، لكنها الآن تبدو كأنها تتفكك ولم يبقَ منها جبهة إلا انقسمت. القامات الكبيرة انهارت، ومصادر شرعية الدولة تعرضت للتخريب، والسلطة التشريعية أصبحت متهمه حتى من الحزب الحاكم بأنها سلطة فاسدة، كما أن السلطة القضائية التي كان يُقال إنها من أكثر سلطات القضاء في العالم استقلالاً، انزلت إلى خطأ بعد آخر، والقضاة والمحامون بعضهم يتهم بعضاً بالفساد، فضلاً عن أنه غير خاف دولياً ولا إقليمياً سمعة السلطة الأمنية ومكانتها في المجتمع المصري وتدخلها في حياة المواطنين وازدراؤها بالحقوق.

هناك فراغ في مواقع القيادة والتوجيه الإقليمي، الأمر الذي مهد السبيل أمام إيران ثم تركيا كي تتدخل. ولا شك في أن هذا التدخل أو ذاك يتسبب للسياسة الخارجية المصرية بمشكلة عويصة، إذ إنهما يهددان برفع مكانة القضية الفلسطينية مرة أخرى، وهو أمر غير مطلوب حالياً في السياسة الخارجية المصرية لأنه يمس كامب ديفيد مرة ويهدد الصلح مرة أخرى. فدولياً، لا تستطيع مصر، في ظل القيود والأوضاع الراهنة، أن تؤدي دوراً أكبر من الدور الذي تؤديه الآن، وهو الدور المقيد والمحدد. مصر لا تستطيع أن تعود خمسين عاماً إلى الوراثة فتنشئ منظمة عدم الانحياز، أو تقيم تحالفات قومية أو جغرافية، لأن تكلفة الدور الدولي لمصر باهظة، الأمر الذي يفسر إجماع مصر عن مجرد التفكير في الدخول مع البرازيل والهند والصين في كتل واحد، بل رفضها المبادرات التي تقدمت بها حكومة البرازيل قبل أعوام غير قليلة. وأشك في أن مصر ستعود في أجل قريب إلى أداء دور في الإقليم يتناسب وحجمها وإمكاناتها. ■

كميل منصور: ملء الفراغ باستراتيجيا بناء المؤسسات

1 - حركة "فتح": على الرغم من إعادة تشكيل مرجعيات "فتح"، لا تزال الحركة تواجه

سأقدم وصفاً سريعاً للواقع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في عدد من النقاط:

- أزمة تنظيم وقيادة وصناعة القرار.
- 2 - "حماس": لا تواجه أزمة تنظيمية. صحيح أن ثمة خلافات داخلية بين العسكريين والسياسيين، وبين القيادات الموجودة في الخارج وتلك الموجودة في غزة، لكن هذا صراع داخلي ضمن الحركة الواحدة التي تملك القدرة على اتخاذ القرارات.
- 3 - "الفريق الثالث": وهو يتمثل في تنظيمات منظمة التحرير الفلسطينية وشخصيات مستقلة. ولا وزن لهذا الفريق في المحصلة العامة، لأنه لم يستطع تشكيل بديل موحد، لا على المستوى الشعبي، ولا على المستوى التنظيمي.
- 4 - المشكلة لا تكمن فقط في الخلاف بين "فتح" و"حماس" وفي ضعف الفريق الثالث، بل أيضاً في الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة. وإلى جانب هذا الفصل الجغرافي، لدينا الآن سلطتان مختلفتان تتباعدان يوماً بعد يوم، ولكل سلطة إدارة عامة وحكومة وجهاز أمن وشرطة ومحاكم إلخ.
- 5 - ثمة فارق في تركيبة كل من "سلطة رام الله" و"سلطة غزة". ففي حين تسيطر "حماس" على سلطة غزة بشكل شبه كامل، يبدو لي أن "سلطة رام الله" مكونة من 3 عناصر: "فتح"، حكومة سلام فياض؛ الأجهزة الأمنية.
- 6 - المصالحة: المصالحة بين حركتين سهل نسبياً، لكن توحيد السلطتين أصعب كثيراً، لأنه يتطلب في الوضع الحالي توحيد الأجهزة الأمنية والشرطة والإدارات الحكومية، على قواعد تقبلها أميركا وإسرائيل ولا ترفضها سورية وإيران. وهذا يعني أننا خاضعون حالياً للميزان الإقليمي الدولي. ولسوء حظنا، فإن القرار الفلسطيني ما عاد مستقلاً.
- 7 - ثمة شعور عام بأن المفاوضات عقيمة، مع غياب المعارضة الحقيقية للمفاوضات.
- 8 - استراتيجياً بناء المؤسسات تحت الاحتلال وعلى الرغم من أف السخط: العمل ضمن هذا الشعار لن يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، لكن يمكن، بل يجب، أن يؤدي إلى مزيد من صمود الناس، ومزيد من الارتباط بالأرض. والسؤال هو: ما هي المؤسسات المقصودة بهذا الشعار؟ من الواضح أنها تعني في أحسن الأحوال مؤسسات السلطة التنفيذية أولاً، وجهاز السلطة القضائية ثانياً، والمؤسسات الخاصة ثالثاً. إن تقوية السلطة التشريعية مستثناة حتماً من مثل هذا المسعى.
- 9 - أضيف إلى هذا الشعار في الآونة الأخيرة شعار المقاومة الشعبية غير المسلحة، إلا إن التحول في هذا الاتجاه متواضع جداً، مع أنه واعد ومهم بحد ذاته. فصمود المريض والمرأة الحامل على الحاجز العسكري الإسرائيلي في وجه الظلم ومقاومة، وتلاحم المجتمع الفلسطيني في وجه الغزو ومقاومة، ورفع المستوى التعليمي في جامعات فلسطين مقاومة، والإصرار على نسق الحياة اليومية وفرضه على المحتل مقاومة أيضاً.
- صحيح أننا في مأزق سياسي، لكن إسرائيل بدورها في مأزق استراتيجي.
- 10 - المهمات المطلوبة: تغيير ميزان القوى بالتدريج (بمعناه المتكامل غير المنحصر بالبعد العسكري، والمتضمن الأبعاد الدبلوماسية والسياسية والقانونية والديموقراطية)، بما فيه نزاع شرعية الممارسات الإسرائيلية على الصعيد الدولي. أمّا في شأن فلسطيني 1948، فالوعي السياسي في هذه الأوساط يتحرك ويتطور بدينامية لافتة، والحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح تمارس دوراً مقاوماً وإيجابياً في مواجهة السياسات العنصرية لنتنياهو وليبرمان واليهود الروس. فبينما يكافح الوسط الفلسطيني لتثبيت الوجود العربي في إسرائيل، يزداد القمع وتعلو نبرة التهديد بالتهجير إلى الضفة أو إلى خارجها.
- أمّا فيما يخص الجدال الدائر اليوم في شأن مفهوم الدولة الواحدة الذي يطرح كمخرج من مأزق حل الدولتين، فيجب لدى مناقشة هذا الموضوع الالتفات إلى ما يلي:
- 1 - إن طرح الدولة الواحدة بسبب صعوبة تحقيق الدولتين يعني بناء وضع أفضل وأكثر طموحاً على وضع سيئ. فالدولة الواحدة تعني نزاع صهيونية إسرائيل، وحقوقاً متساوية، ودولة علمانية ديمقراطية، إلخ.
- 2 - إسرائيل هي الطرف الأقوى، والدولة الواحدة تعني توسيع استيطانها وتشريعها في جميع أنحاء فلسطين، بينما تبقى حجة الأمن قائمة في وجه الطرف الفلسطيني الأضعف في المعادلة إذا ما أراد أن يبني بيتاً في حيفا أو تل أبيب أو صفد إلخ.
- 3 - اعترف الطرف الفلسطيني بإسرائيل في مقابل الاعتراف بحقه في إقامة دولة فلسطينية. والانتقال إلى المطالبة بدولة واحدة تفقده صديقته وجديته في المطالبة على مدى عقود بدولة فلسطينية، وتسقط الشرعية والمكانة التي حققتها منظمة التحرير الفلسطينية. ■

(* أحمد سامح الخالدي: باحث استراتيجي ورئيس تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية"، وهو مقيم بلندن

رشيد الخالدي: أستاذ كرسي إدوارد سعيد في جامعة كولومبيا - نيويورك، ورئيس تحرير: *Journal of*

Palestine Studies التي تصدرها المؤسسة في واشنطن ● ليلي شهيد: المفوض العام لفلسطين لدى

الاتحاد الأوروبي في بروكسل، وعضو مجلس الأمناء ● جميل مطر: كاتب وصحافي مصري معروف،

مقيم بالقاهرة، وهو عضو مجلس الأمناء ● كميل منصور: عميد كلية الحقوق في جامعة بيرزيت سابقاً،
وعضو مجلس الأمناء.

(*) Camille Mansour, *Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy* (Washington D.C.; New York: Columbia University Press and the Institute for Palestine Studies, 1994), 324 pages;

كميل منصور، "الولايات المتحدة وإسرائيل: العروة الأوثق" (بيروت، 1996، ط2، 1998)، 355
صفحة.

(*) راجع نتائج هذا الرصد في موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية: www.palestine-studies.org